وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة ديالى
كلية التربية – الأصمعي
قسم الجغرافية

التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى للمدة 1995م – 2005م

رسالة تقدمت بها

ميادة فرحان حميد

إلى مجلس كلية التربية الأصمعي / جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في الجغرافية الصناعية

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الله حسون محمد

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
إبراهيم جواد كاظم

1430 هـ

2009 م

- المبحث الأول/ الإطار النظري :-

أولاً : مشكلة البحث

ترى الباحثة أن مشكلة البحث تتكون من السؤال الآتي :-

1- هل هناك تباين مكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى ؟

ثانياً : فرضية البحث

تفترض الباحثة أن هنالك أسباب عدة للتباين المكاني للصناعات الصغيرة الحجم على مستوى محافظة ديالى ترجع أسباب ذلك إلى ما يلي :-

1- عدم وجود سياسة تخطيطية تهتم بالقطاع الصناعي في المحافظة

2- عدم تشجيع مثل هذه الصناعات على أن تؤدي دورها الإستراتيجي المطلوب منها .

كذلك ترى الباحثة أن المنشآت الصناعية الصغيرة فيما لو تم الاعتناء بها ورعايتها يمكنها أن تساهم في تنشيط الحياة الإقتصادية والاجتماعية للمحافظة .

ثالثاً : هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تقليل التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى وتحليل مؤشرات الصناعات الصغيرة الحجم وتحديد مفهومها وأهميتها مع تحديد ابرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها من جانب ومن جانب أخر تحديد مزايا إقامة مثل هذا النوع من الصناعات لما لها من أهمية في مجمل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المحافظة .

رابعاً : حدود الدراسة المكانية والزمانية

تتمثل حدود منطقة الدراسة مكانياً بمحافظة ديالى التي تقع في المنطقة الوسطى من العراق وإلى الشرق من حوض نهر دجلة حيث تعرضت المحافظة للكثير من التغيرات الإدارية في مساحتها وحجم سكانها بعد استقطاع قضاء المدائن وإضافته إلى محافظة بغداد وبهذا أصبحت تتكون المحافظة من ستة أقضية . لاحظ خارطة (2) .

وعليه التزمت الباحثة بالحدود المكانية للمحافظة الحالي (الإداري والفلكي) حيث تمثلت الحدود الإدارية للمحافظة ما بين محافظتي السليمانية وصلاح الدين في جهة الشمالية والشمالية غربية ، ومحافظة بغداد في الجهة الغربية للمحافظة ، ومن الجهة الجنوبية تمثلت بمحافظة واسط ، إما الجهة الشرقية فتمثلت بالحدود مع إيران . لاحظ خارطة (1) .

وأما الحدود الفلكية (خطوط الطول ودوائر العرض) فتقع المحافظة ما بين دائرتي عرض (33,3 – 35,6) شمالاً، وخطي طول (45,56–44,22) شرقاً [1].

فإذا ما قارناه بموقع العراق الفلكي الذي يمتد بين دائرتي عرض (37,22–29,50) شمالاً ، وخطي طول (48,45–38,45) شرقاً ، وجدنا أن المحافظة تحتل دائرتين من دوائر العرض التي يشغلها العراق وهي ثمانية دوائر عرض وخطين من خطوط الطول البالغة عشرة خطوط .

وعلى أساس هذا الموقع شغلت المحافظة مساحة بلغت (17685كم^2)[2] وهي تشكل ما نسبته (4,1%) من مساحة العراق ، وقد اتخذت شكلاً طولياً ، وان هذا الموقع جعلها منطقة انتقالية ما بين إقليم المنطقة المتموجة ومنطقة السهل الرسوبي .

أما الحدود الزمانية للدراسة فقد انحصرت ما بين سنة 1995 وهي بداية الدراسة في المحافظة وقد انتهت الدراسة لغاية سنة 2005، وذلك لكون أن مدة الدراسة عشر سنوات تكون كافية لإعطاء صورة واضحة عن اتجاه الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ومعرفة صفات تلك الظاهرة ولذا فأنَّ هذه المدة تكون كافية لتحليل الظاهرة ووضع التوصيات حولها .

---

(1) مؤيد سعيد بسيم و هادي سهيل و جلال فضلي ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، ج 1، 1989 ، ص318 .

(2) سامي مجيد جاسم ، التنمية السياحية في منطقة الصدور وبحيرة حمرين وإمكانية الجذب السياحي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) قسم الجغرافية ، جامعة بغداد ،1999 ، ص92 . (غير منشورة)

خارطة (1)

موقع منطقة الدراسة من العراق

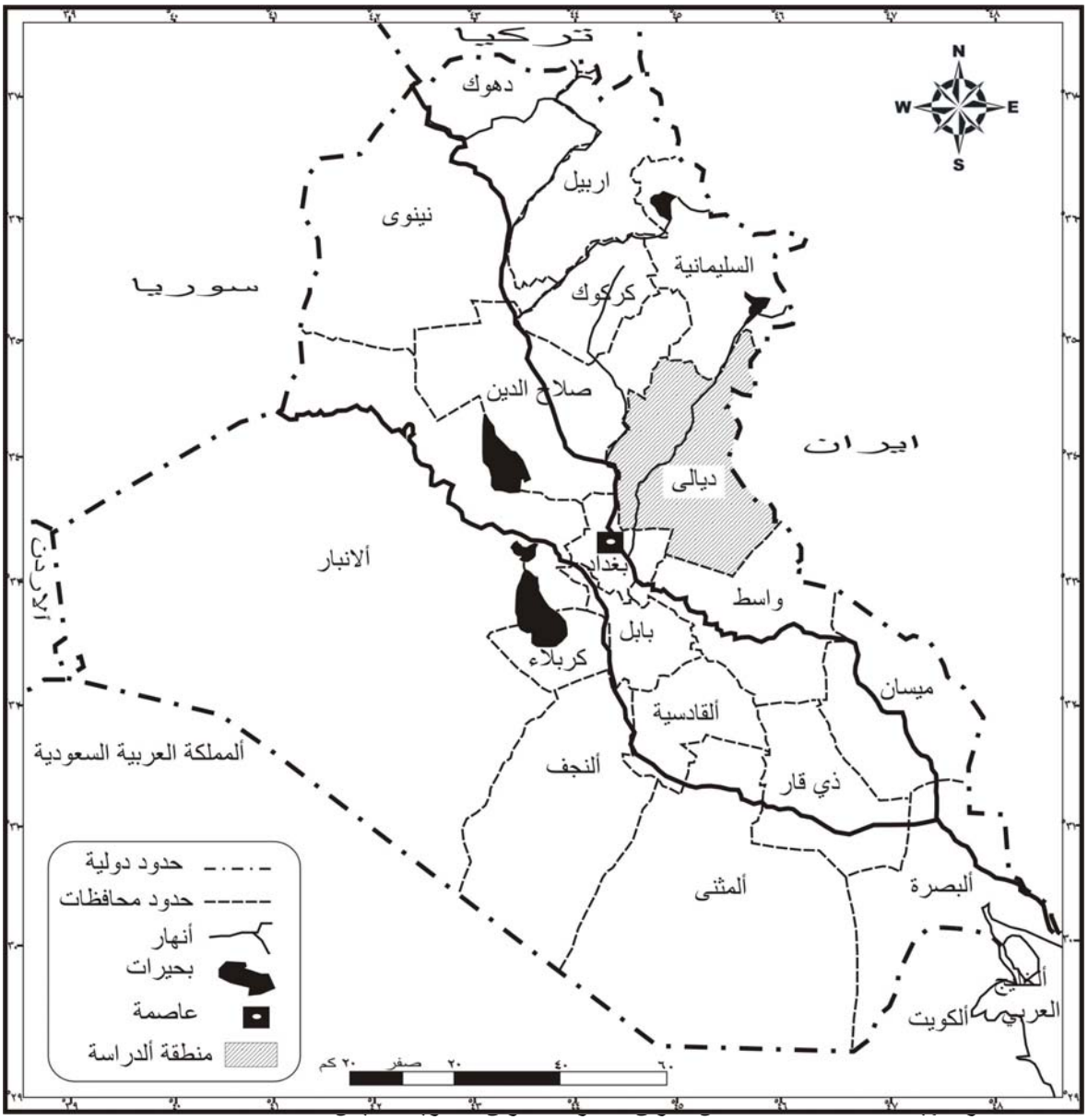

المصدر: **الهيئة العامة للمساحة** ، **اطلس العراق** ، **خارطة العراق الادارية** ، **مقياس** 1:2000000 ، 2005.

خارطة (2)

التقسيم ألإداري لمحافظة ديالى لعام 2005.

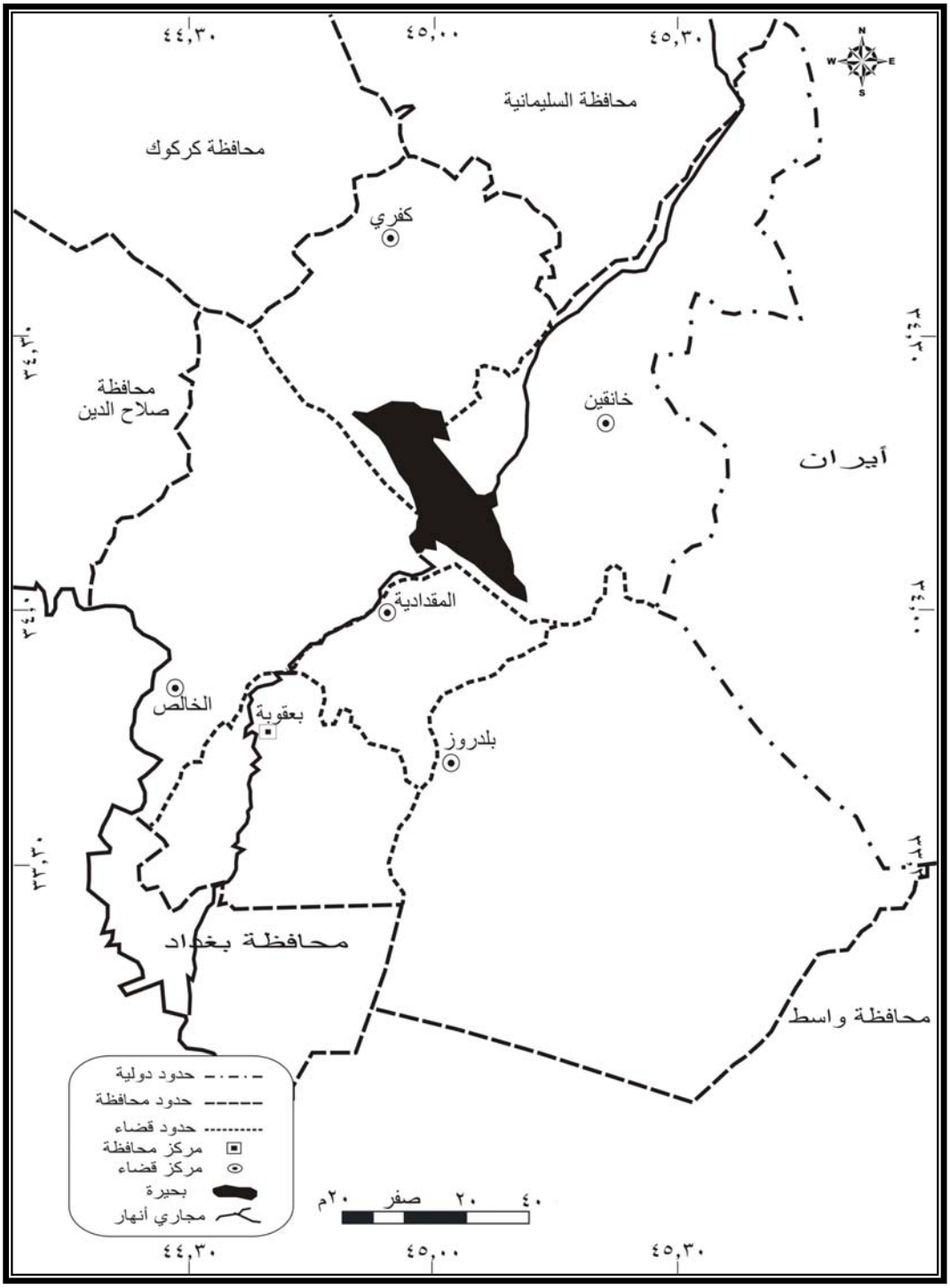

المصدر: **الهيئة العامة للمساحة** ، **أطلس العراق** ، **خارطة ديالى الإدارية** ، **مقياس** 1: 2000000، 2005

خامساً : الدراسات السابقة

قام عدد من الباحثين الجغرافيين بدراسة بعض الجوانب من منطقة الدراسة ، حيث إن اغلب البحوث والدراسات التي وردت تناولت النواحي الطبيعية للمنطقة وجزء منها سلط الضوء على بعض الصناعات في قضاء معين من أقضية المحافظة وكذلك هنالك الدراسات مشابهة التي تناولت الصناعات الصغيرة الحجم في العراق فضلا عن الدراسات التي جرت في المحافظة ، وهي :-

أ- محمد يوسف حاجم ، الصناعات الصغيرة الحجم في العراق دراسة تطبيقية على محافظة بغداد [1] .

تضمنت هذه الدراسة ثمانية فصول بحث فيها مفهوم الصناعة وتصنيفها وأهميتها وكذلك الصناعات الصغيرة وتصنيفها وأهميتها ومزايا الصناعات الصغيرة الحجم ثم تطرق إلى نشأت وتطور الصناعات الصغيرة الحجم في العراق حتى عام 1993 وثم بحث التحليل المكاني لمؤشرات الصناعات الصغيرة الحجم .

ب- عبد خليل الفضلي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق [2] .

تضمنت هذا الدراسة ثلاثة ابواب استعرض فيها الباحث التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق حيث تناول الباب الاول تطور الصناعة وبنيتها وبواقع فصلين بحث الفصل الاول تطور الصناعة ما بين 1918-1971 اما الفصل الثاني عرض تطور ونمو حركة التأسيس المصانع في المحافظات من 1957 -1975 . بينما بحث الباب الثاني العوامل المحددة للتوزيع متضمنا" ثلاثة فصول تناول الفصل الاول عوامل الكلفة واثرها في التوزيع وفي حين استعرض الفصل الثاني عوامل السوق والنقل واثرها في توزيع اما الفصل الثالث بحث السياسات الحكومية والرغبات الشخصية .

واخيرا" استعرض الباحث في الباب الثالث الصناعة مابين اليوم والغد اذ تكون من فصل واحد بحث اتجاهات التخطيط الصناعي .

---

(1) محمد يوسف حاجم ، الصناعات الصغيرة الحجم في العراق دراسة تطبيقية على محافظة بغداد أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافية ، كلية التربية (ابن الرشد) ، جامعة بغداد ، تشرين أول ، 1995، (غير منشورة)

(2)عبد خليل الفضلي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1976، (منشورة)

ج- إبراهيم جواد كاظم ، واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكليتها[1] .

تناول فيه الباحث واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكليتها وكذلك المشاكل التي تعاني منها الصناعات في العراق وسبل حلها .

د- خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى [2] .

وهنالك دراسات تناولت الجانب الصناعي في المحافظة وخاصة الصناعات الصغيرة الحجم وهي :-

أ- جمعة علي داي باخي ، مستقبل تطور الصناعات الغذائية في إقليم ديالى[3] .
وهي دراسة في الجغرافية الصناعية .

ب- عبد الله حسون محمد ، العوامل المكانية المؤثرة في تنمية الصناعات الصغيرة الحجم دراسة مقارنة للنشاط في مدينتي الخالص وخان بني سعد[4] .

ج- إبراهيم جواد كاظم ، التكامل الصناعي بين المنشآت الصغيرة والكبيرة في محافظة ديالى للمدة 1989- 1992 [5] .

تكونت الدراسة من أربعة فصول بين الباحث في الفصل الأول واقع كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة في المحافظة ثم تطرق في الفصل الثاني إلى توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى الأنشطة الصناعية التي تمارسها .وفي الفصل الثالث عرض الباحث خارطة التكامل الصناعي بين هذه المنشآت وهي تعتبر

---

(1) إبراهيم جواد كاظم ، واقع الصناعات الصغيرة في العراق و هيكليتها ، بحث مقدم إلى مجلة ديالى للبحوث العلمية والتربوية ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ع 29 ، 2008 .

(2) خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1988 . (غير مشورة)

(3)جمعة علي داي باخي ، مستقبل تطور الصناعات الغذائية في اقليم ديالى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1980. (غير مشورة)

(4) عبد الله حسون محمد ، العوامل المكانية المؤثرة في تنمية الصناعات الصغيرة الحجم دراسة مقارنة للنشاط في مدينتي الخالص وبني سعد ،بحث مقدم إلى مجلة ديالى ، كلية التربية ،جامعة ديالى ، ع 9 ، 2006 .

(5)إبراهيم جواد كاظم ، التكامل الصناعي بين المنشات الصغيرة والكبيرة في محافظة ديالى للمدة 1989-1992 ، بحث مقدم إلى مجلة ديالى ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ع30 ، 2008 .

محاولة الأولى لبحث موضوع التكامل بين المنشآت الصناعية في المحافظة . أخيراً أورد الباحث مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التي يعتقد إنها مفيدة في مجال التكامل الصناعي .

فضلاً عن ذلك فهناك دراسات خاصة صادرة عن وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والمعادن ، حيث بحثت جميع هذه الدراسات الموضوع من الناحية الإقتصادية دون تسليط الضوء على الجانب المكاني والتوزيع المكاني التي هي من ضمن المهج الجغرافي الذي يبحث التباين المكاني للظاهرة ، وكذلك الآثار المترتبة على توزيع الظاهرة جغرافياً . وعلى الرغم من وجود مثل هذه الدراسات العلمية التي اشرنا لها إلا أنها تناولت اغلبها الصناعة والصناعات الصغيرة وتوزيعها وعوامل توطنها بشكل إقليمي متخذة من الصناعات الكبيرة وحجم استثماراتها وقوة العمل فيها وحدة دراسية ... لذا جاءت هذه الدراسة (التباين المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة ديالى) لاستكمال الفجوة المعلوماتية الصناعية التي لم تدرس في هذا المجال وفتح أفاق جديدة لدراسات مستقبلية في المحافظة .

سادساً : الأساليب والوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث

اعتمدت الباحثة في دراستها على استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لاستعراض الجوانب المختلفة للموضوع الدراسة من خلال تحليل واستقراء جملة من المؤشرات الإقتصادية وهي قيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة ودرجة التصنيع واستخدام الوسائل الإحصائية المختلفة لتحديد نمو وتطور الصناعات الصغيرة الحجم. ومن أهم الوسائل الإحصائية التي اعتمدتها الباحثة هي استخراج معامل التركز ومعامل التشتت الصناعي ومعامل التنوع والتخصص الصناعي .

سابعاً : مصادر بيانات الدراسة

استخدمت الباحثة لإغراض البحث العديد من المصادر والمراجع النظرية الخاصة بموضوع الدراسة مع الإستعانة بالبيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة والصادرة عن هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء .

ثامناً : أهمية الدراسة

أظهرت الكثير من الدراسات أهمية الصناعات الصغيرة الحجم في عملية التنمية الإقتصادية والصناعية وتحديداً من حيث كفاءتها الإقتصادية مقارنة" بالصناعات الكبيرة وذلك لاستخدامها لتقنيات إنتاجية تلاؤم الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول التي تعمل فيها ودورها في إيجاد فرص عمل لتقليل البطالة وتحسين مكتسبات التصنيع وتحسين ميزان التجاري وتنمية وصقل الكفاءات الإدارية والفنية وتحقيق الإنتشار الصناعي وتنمية الأقاليم وبالنسبة لتجربة محافظة ديالى الصناعية فيمكن اعتبار إن التنمية الصناعية في المحافظة قد بدأت في فترة الحكم العثماني للعراق حيث[1] ظهرت إعداد قليلة من الصناعات الصغيرة الحجم التي كانت تعمل في البيوت مثل صناعة المنسوجات في زمن مدحت باشا حيث أن الإعفاءات الضريبية والكمركية وغيرها من التسهيلات التي منحتها الدولة للمستثمرين الصغار في الصناعة ساهمت في تشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة فقد حقق القطاع الصناعي في المحافظة مكانة بارزة في الإقتصاد الوطني من خلال ما سجله من معدلات نمو فاقت ما حققته القطاعات الإقتصادية الأخرى .

تاسعاً : منهجية البحث ومراحل العمل في البحث

1- منهجية البحث

من اجل تحقيق الأهداف المرسومة للبحث ولكون منطقة الدراسة واسعة المتمثلة بمحافظة ديالى بأقضيتها الستة فلا بد من أتباع مناهج الجغرافية الصناعية لإبراز صورة واضحة ودقيقة وشاملة لمنطقة الدراسة ومن المناهج المتبعة في الدراسة المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي للصناعات الصغيرة الحجم عبر المراحل التاريخية التي مرت بها الصناعات الصغيرة الحجم في المحافظة مع التركيز على أهم الخصائص التي امتازت بها كل مرحلة من المراحل التاريخية . فضلاً عن استخدام الباحثة للمنهج التحليلي في تحليل البيانات الإحصائية ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال التحليل البيانات والإحصاءات الخاصة بالصناعات الصغيرة الحجم وتوزيعها مكانياً والإستعانة بالخرائط لمعرفة مناطق انتشارها . كذلك تحليل العوامل المؤثرة في توزيع الصناعات الصغيرة الحجم عن طريق أنماط توزيعها مكانياً لتفسير الظاهرة على وفق المنهجية العلمية لأهداف البحث الجغرافي

---

(1) خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1988م ، ص 50-86 ، (غير منشورة) .

لكون الدراسات التي تعتمد في أسلوبها ومحتواها وتحليلها على أسس علمية ومعايير ومبادئ متعارف عليها دولياً غالباً ما تسهم في تحقيق الإتصال بشكل يخدم أهداف كلا الطرفين وهم : القائمين بالبحث والجهات المستفيدة منه[1] ، وكذلك استخدام المنهج الأصولي الذي يهدف إلى تحديد الأصول والقواعد والقوانين التي تحدد أنماط النشاطات الإقتصادية المختلفة .

وتبدأ الجغرافية تبعاً لهذا المنهج برسم حدود الإمكانيات الصناعية ضمن الرقعة الجغرافية لمنطقة الدراسة وتشمل الإمكانيات حجم السكان والعوامل البيئية والتغيرات الإقتصادية والرغبات الشخصية [2] .

2- مراحل العمل في البحث

يمكن تقسيم مراحل العمل في البحث إلى ما يلي :-

أ - جمع البيانات والمعلومات :

1- العمل المكتبي : البحث عن الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وعن الدراسات السابقة وخاصة الدراسات الخاصة بالصناعة والصناعات الصغيرة الحجم وكذلك الكتب والمراجع والمجلات والأبحاث والإصدارات الرسمية .

2- مراجعة الدوائر الرسمية ذات العلاقة بتجهيز البيانات والتي تتمثل بالجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ودائرة إحصاء المحافظة وجهات أخرى .

3- الندوات الخاصة بوزارة التخطيط حول الصناعات بمختلف أحجامها وخاصة الصناعات الصغيرة الحجم ودورها في التنمية الإقتصادية .

ب- تقويم البيانات والمعلومات :

---

(1) بشير عباس ، دليل كتابة التقرير، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1986 ، ص7 .

(2) علي جاسم حمود ، اتجاهات التوطن الصناعات الصغيرة في محافظة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة ديالى 2006 ، ص14 .(غير منشورة)

تمثلت هذه المرحلة بتقييم البيانات المنشورة وغير المنشورة وتحديد مقدار ما كتب عن موضوع الصناعات الصغيرة الحجم التي تركزت على الجانب الإقتصادي وهناك قصور في الجانب المكاني مما دعت الحاجة لتسليط الضوء عليه .

ج - تحليل البيانات والمعلومات :

شملت هذه المرحلة من البحث بعد جمع المعلومات والبيانات من المكتبة والتقارير والندوات لقيام بما يأتي :

1- استخدام الطرائق المنطقية في تحليل البيانات والمعلومات .

2- القيام بالتأليف الإحصائي وتبويب البيانات في جداول وإشكال ونماذج لتسهيل تعريف المستفيد بأهمية الظاهرة المدروسة وتبويبها .

3- التأليف الكارتوكرافي المبني على أساس رسم الخرائط وتوزيع الظواهر الصناعية عليها وتحليلها ثم إعداد الأشكال المناسبة التي تعبر عن طبيعة الجدول .

4- إيجاد الإرتباطات والعلاقات المكانية بين أسباب وعوامل توزيع الظاهرة المدروسة .

د - الوصول إلى نتائج :

في ضوء دراسة الأهمية المكانية للصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى ومن ثم تحليل العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة الحجم ومعالجة المشاكل الناتجة عنها .

هـ - مرحلة الكتابة :

وهي عملية كتابة النص النهائي للبحث بعد إنهاء الباحثة المراحل السابقة كافة واللجوء إلى كتابة النص النهائي واستخدام الباحثة أساليب متعددة مطروقة وغير مطروقة لغرض تطبيقها ضمن فقرات البحث ، للوصول إلى النتائج وتحليلها واستقراء معانيها

- المبحث الثاني / المفاهيم النظري :-

أولاً : مفهوم الصناعة وتصنيفها وأهميتها .

1- **مفهوم الصناعة** :

تعد الصناعة مفتاحاً لتطوير عقلية الفرد والمجتمع تطوراً عملياً وتحقق الحماية لأي بلد من الأزمات الإقتصادية [1] .

حيث كانت الصناعة في الماضي تعني كل نشاط أو فعالية إنتاجية تعتمد على قوة عضلات الإنسان وتمارس في البيت أو أي مكان آخر .

فكان مفهوم الصناعة يطلق في هذه الفترة على وجوه نشاط التعدين والصيد وعمليات تحويل شكل الخامات على اختلاف مصادرها وأنواعها .

أما في الوقت الحاضر فمفهوم الصناعة يختلف كثيراً عن مفهومها في السابق نتيجة التطورات التي شهدها العالم في قطاعات الإقتصاد كافة ، فالصناعة تمثل في عصرنا فرعاً رئيسياً من فروع الإقتصاد الوطني في العالم المتقدم وتشمل كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل والمناجم وحقول البترول ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والورشات التي تقوم بإنتاج المنتجات الجاهزة الصنع ومواد نصف مصنعة وباستخراج الخامات ومواد الوقود والأخشاب . كما تشمل المؤسسات التي تقوم بمعالجة المنتجات التي تستخرج من باطن الأرض أو من الغابات أو المواد المنتجة في الحقول الزراعية[2]

وتعرف الصناعة أيضاً بأنها كل الفعاليات الإنتاجية التي تجري في معامل أو مؤسسات تستخدم صنوفاً من الآلات والمكائن ، وهذه الفعاليات الإنتاجية التي تخص الصناعة تختلف تبعاً للدول والباحثين [3] .

وتعرف الصناعة حسب المفهوم الأمريكي الذي يقتصر على ما هو معروف بالصناعة التحويلية (Manufacturing Industry) التي تتضمن معالجة المواد الخام لزيادة قيمتها ولجعلها اكثر ملائمة لاشباع حاجات الإنسان ورغباته .

وكذلك نجد ان بعض الأقطار قد تجمع الصناعات الحرفية والصناعات الالية تحت عنوان الصناعة (Industry) [4] .

---

(1) خضير خزعل عباس ، التوزيع المكاني للصناعة في محافظة ديالى ، مصدر سابق ، ص11 .

(2) ابراهيم شريف وزملاءه ، جغرافية الصناعة ، مطابع جامعة الموصل ، 1982 ، ص12 .

(3) Okonomisches Wortedbuch, Verlay ((Die Wirtscheft)) Berlin 1961, pp.136-137

(4) ابراهيم شريف ، احمد حبيب رسول ، نعمان دهش ، جغرافية الصناعة ، مصدر سابق، ص13 .

ويعرف بعض الباحثين الصناعة ايضاً بانها (عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها اكثر نفعاً واشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته) [1] .

ولعل تعريف هيئة الأمم المتحدة للصناعة اكثرهذه التعاريف شمولا" (اليونيدو (UNIDO) (Unitednation Industry Development Organization) وينص تعريفها للصناعة (إنها تحويل مواد عضوية غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيمياوية إلى منتجات أخرى سواء أنجزت بآلات ميكانيكية تحركها قدرة أم أنجزت بالأيدي وسواء احدث انجازها في مصنع أو احدث في ورشة أم احدث في بيت سواء بيعت إلى تاجر جملة أو بيعت إلى تاجر تجزئة) [2] .

ومن هذا العرض يظهر أن تحديد مفهوم الصناعة فيه شيء من الإختلاف والتعقيد بين جمهرة من الباحثين وكذلك بين الدول المختلفة .

2- **أهمية الصناعة** :

أصبح النشاط الصناعي المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي عموماً وله دوراً في المتغيرات الإجتماعية السائدة عالمياً أما التأثيرات البيئية فتبرز في كيفية استغلال الأرض وفي الإستثمار الواسع للموارد الطبيعية ، وان ثمار الصناعة تتطلب وعياً انسانياً شاملاً وضرورة توزيع أثمارها المتحققة بين الدول .

حيث ان الصناعة في عصرنا الحديث تمثل قاعدة من قواعد التقدم السياسي والإقتصادي لهذا ليس من الغريب ان ينال التصنيع اعجاباً واهتماماً عند الكثير من الأقطار المتخلفة ايماناً منها ان التصنيع يؤدي بسهولة إلى رفع مستوى معيشة الشعب ويحرره من التخلف والتبعية . فضلاً عن ذلك فان عملية التصنيع تعمل على التخفيف من وطأة طغيان الإقتصاديات الزراعية [3] . التي تتميز بالتذبذب في الإنتاج نتيجة خضوعها لظروف البيئة الطبيعية . هذا بالإضافة إلى ان تصنيع الخامات الزراعية بدلاً من تصديرها بحالتها

---

(1) محمد محمود الصياد ، الصناعة في الحمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، 1962 ، ص7 .

(2) عبد خليل فضلي، دراسات في الجغرافية الصناعية ، مديرية التعليم العالي ، بغداد ، 1989، ص7.

(3) فالح حسن علوان ، ندوة الصناعت الصغيرة ، بغداد – للفترة 29-2001/10/30 ، ص 6 .

الأصلية إلى الخارج اذ ان الصناعة تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في تخفيف حدة البطالة وخاصة بالنسبة للدول التي تعاني من تضخم في السكان وهذا يعني ان الصناعة تعتبر وسيلة مهمة للعيش . وتعد الصناعة سلاحاً اقتصادياً وركناً اساسياً من اركان الإستقلال السياسي وخاصة بالنسبة لدول النامية اذ لا يمكن ان يستمر الإستقلال السياسي طويلاً الا اذا نجحت السياسة الإقتصادية الوطنية في تصفية عوامل التبعية الإقتصادية لاسيما التحرر من هيمنة راس المال الأجنبي الإستعماري على الإقتصاد المحلي والقضاء على مشاكل التخلف والفقر[1] .

3- **التصنيف الصناعي واهميته** :

المقصود بالتصنيف (وهو ايجاد معيار معين تتجمع فيه الحقائق المتناظرة في فئات معينة لتيسير دراستها واجراء المقارنات المطلوبة)[2] .

وتوجد في الوقت الحاضر عدة تصانيف عالمية موحدة للصناعات كتصنيف هيئة الأمم المتحدة وتصنيف مجلس التعاضد الإقتصادي (الكوميكون) (The Council For Mutual Economic Assistance) وكما توجد تصانيف خاصة ببعض الأقطار الأوربية فضلاً عن التصانيف الدولية وهنالك تصانيف متعددة للصناعة تقوم على معايير مختلفة[3] ويضم النشاط الصناعي انواعاً لاحصر لها من الصناعات تختلف في موادها الأولية أو طرق انتاجها أو طبيعة استخدامات منتجاتها كما تختلف في حجمها وطاقتها وفي تقنيتها وحاجاتها من نوع إلى آخر من مصادر الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهاراتهم فضلاً عن تباين متطلباتها الموقعية إلى غير ذلك .لذا اصبح ايجاد اسس للتصنيف امراً في غاية الأهمية للوصول إلى توحيد بياناتها واخضاعها للتحليل والمقارنة وجاء التصنيف الدولي للصناعة بصيغة موحدة لذلك وطبقاً لمستويات

---

(1) علي جاسم حمود ، مصدر سابق ، ص 17.

(2) محمد ازهر السماك و عباس علي التميمي ،اسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ،1987، ص79 .

(3) إبراهيم شريف وآخرون ، جغرافية الصناعة ، مصدر سابق ، ص 134 .

التصنيف نجد ان النشاط الصناعي انقسم إلى ثلاثة اقسام. وحسب ماجاء في دليل النشاط الإقتصادي (isic3) التنقيح الثالث لسنة 1991.[1]

حيث ان من أوائل التصنيفات الدولية للنشاط الإقتصادي كان عام 1938 الذي اعتمدته عصبة الأمم المتحدة وتوقف العمل به عام 1939 لقيام الحرب العلمية الثانية . وبعد تاسيس الأمم المتحدة عام 1945 وضعت تطبيقاً عاماً للنشاط الإقتصادي عام 1948 معتمدة على تصنيف عصبة الأمم المتحدة مع إجراء بعض التعديلات للمتغيرات الصناعية الكبيرة في النشاطات الإقتصادية وتم اعتماد التصنيف الدولي التنقيح الثالث لسنة 1991 حالياً [2].

أما التصنيفات في العراق فقد حدثت عليها تعديلات عدة ، إذ كانت تعتمد في المسح الشامل للصناعة عام 1969-1970 ، وقد صنفت الصناعة إلى الصناعات الكبيرة التي تستخدم فيها عشرة أشخاص أو أكثر ، واستثماراتها من المكائن والمعدات أكثر من 100 ألف دينار ، أما الصناعات الصغيرة فهي التي تستخدم اقل من عشرة أشخاص ، واستثماراتها اقل من 100 ألف دينار[3] .

يجدر الاشارة الى ان قيمة الاستثمارات محسوبة بقيمة الدينار العراقي ليس في الوقت الحاضر وانما في فترة التصنيف .

وفي عام 2000 اجري مسح صناعي شامل على مستوى العراق لكل المحافظات ماعدا المحافظات الشمالية (السليمانية ودهوك واربيل) لظروف خاصة بها . فجرى تصنيف المنشآت الصناعية بحسب الحجم ووضعت معايير تتلاءم مع واقع الصناعة الحالي . وقد اعتمد المسح الصناعي الشامل لسنة 2000 على دليل انشطة التصنيف الصناعي التنقيح الثالث (Isic3) وتم العمل بموجبه منذ عام 2001 حتى عام 2006

---

(1) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، مصدر سابق ،ص 64 .

(2) هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، دليل أنشطة التصنيف الصناعي ، التنقيح الثالث ،1991، 2001 ، ص 1- 14 .

(3) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج المسح الصناعي الشامل لسنة 2000-2001 ، ص 3.

وقد استبعدت بموجبه الخدمات الصناعية (5260-5040-5020) من الإحصاءات الصناعية وإضافتها إلى الإحصاء التجارة للعوام 2003 – 2004 [1] .

ومن خلال الشكل رقم (1) يلاحظ كيفية تصنيف المنشآت الصناعية وفق معاييرها المتعددة حيث وجد أن احد التصانيف يصنف الصناعات حسب الحجم إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة بالاعتماد على مؤشرات المالية والبشرية 0 أما من حيث أهمية التصنيف الصناعي ، فانه يرمي إلى إبراز الخواص للحقائق المتوافرة للصناعة أو مشاريعها وذلك باعتماد معيار أو أكثر للقياس وقد وفرت الأساليب الإحصائية الحديثة إمكانية استخدام معايير عديدة لإيجاد معيار موحد مثل استخدام الوسط الهندسي ومعامل الإختلاف [2] ، والإستعانة بالحاسب الإلكتروني للوصول إلى دالات إحصائية لمعايير مختلفة وبشكل عام فان التصنيف يسمح بوجود فئات تتميز بتجانس عام للظاهرة ولا يسمح إلا بمدى محدود للتباين طبقاً لمعيار محدد وبالنظر لازدياد الوحدات والمنشآت الصناعية عدداً وحجماً وتنوع الإنتاج المتزايد والإختلاف في طبيعة الخامات والمواد الأولية المستعملة في العمليات الإنتاجية[3]0

فان إيجاد أسس موحدة تضم الصناعة في مجاميع متجانسة من اجل إجراء المقارنات المكانية عبر التوزيع الجغرافي الدولي والإقليمي والمحلي أو الزمانية عبر دراسة مراحل تطورها وتغيير نمطها فضلاً عن التركزات الصناعية كل ذلك يتطلب إيجاد

شكل رقم (1)

(1) هيئة الخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، دليل انشطة التصنيف الصناعي ، التنقيح الثالث 1991، 2001.

(2) صبري رديف العاني وسليم الفرابي ، الطرق الإحصائية ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ، بغداد ، 1982 ، ص84 .

(3) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، مصدر سابق ، ص79 .

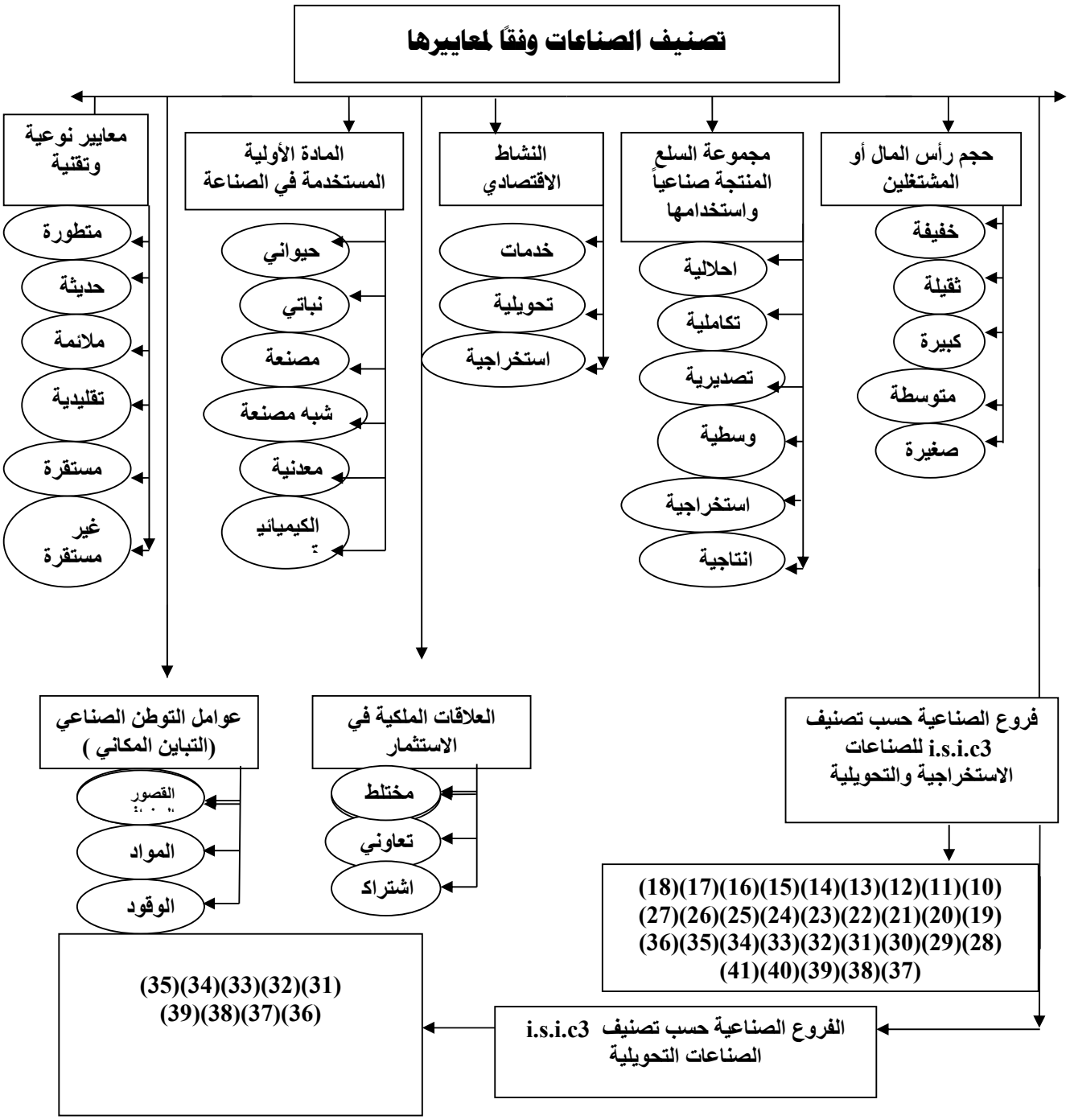

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: **محمد يوسف حاجم**، **الصناعات الصغيرة في العراق**، **مصدر سابق**، **ص** 18 .

صيغ من التصنيف يمكن تقويم الصناعة إلى مجاميع وأنماط متجانسة بالنسبة لمعيار واحد أو اكثر التي من خلالها يمكن تحديد فروع صناعية طبقاً لخصائص معينة واتخذت الدول تصانيف خاصة بها طبقاً لمرحلة تطورها وطبيعة ونوع الإحصاءات التي تحتاج اليها[1] .

ثانياً : الصناعات الصغيرة الحجم و أهميتها :

1- مفهوم الصناعات الصغيرة الحجم :

كثيرة هي التعاريف التي حددت مفهوم الصناعات الصغيرة الحجم وقد تنوعت المفاهيم والتعاريف بتنوع واختلاف وجهات نظر الباحثين الجغرافيين والإقتصاديين والمدارس الإقتصادية والفكرية التي ينتمون إليها وكذلك باختلاف المعايير أو الأسس الإقتصادية التي استخدمت في تحديد إطار الصناعات أو المشروعات الصغيرة بهدف تميز هذه الصناعات عن الصناعات الأخرى المماثلة كمعيار القوى العاملة المستخدمة في هذه المشروعات أو معيار رأس المال المستثمر في الصناعة أو معيار المبيعات المتحققة أو مؤشر التكنولوجيا المستخدمة أو مؤشر الملكية التي تنتمي إليها هذه الصناعات .

وتشير بعض الأدبيات الإقتصادية المختصة بهذا الموضوع إلى ان الصناعات الصغيرة الحجم هي نمط من الإنتاج يسود معظم دول العالم المتقدمة أو النامية على حد سواء باختلاف انظمتها الإقتصادية ومستويات تطورها الإقتصادي والإجتماعي ينعكس بطبيعة الحال على الصناعات الصغيرة الحجم من حيث الحجم والعدد والقوى العاملة المستخدمة ومستويات الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة فيها ، وعليه أصبح من الصعوبة تحديد مفهوم متفق عليه للصناعات الصغيرة الحجم تتفق عليه جميع الدول باختلاف أنظمتها الإقتصادية ومن ابرز هذه المفاهيم والتعاريف تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) (International Labored Organization) بأنها تلك المنشآت الإنتاجية التي لا تزاول التخصص الإداري وتتركز غالباً بيد أصحابها ويصل عدد العاملين فيها إلى خمس عمال [2] .

أماهيئة الأمم المتحدة للصناعة (UNIDO) (Unitednation Industry Development Organization) فجاءت بتعريف مفتوح غير محدد لمفهوم

---

(1) احمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية الصناعة، مطبعة العاني، بغداد، 1975، ص10-11.

(2) وزارة التخطيط ، ندوة الصناعات الصغيرة في بغداد ، بغداد ، 2001 ، ص 2 ,

الصناعات الصغيرة الحجم وتركت تقرير ذلك من مسؤولية البلدان ولكن اشارت إلى طبيعة هذه الصناعات في كونها وحدات صناعية تمارس إنتاج السلع المصنعة أو شبه مصنعة وتتسم بصغر حجم استثماراتها وقلة عدد المشتغلين فيها عند مقارنتها بمنشآت الضخمة في موجوداتها الثابتة وهذه الصناعات تعد صغيرة بغض النظر عن وحداتها الإنتاجية سواء كانت بمستوى المصنع الحديث أم بمستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية [1].

فقد حدد الجهاز المركزي للإحصاء مفهوم الصناعات الصغيرة الحجم باعتباره الجهة المركزية في إصدار ومتابعة مؤشرات الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية على وجه العموم والمنشآت الصناعية الصغيرة الحجم على وجه الخصوص حيث عرف الصناعات الصغيرة الحجم بأنها (تلك المنشآت أو المشاريع التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص وتستخدم اقل من (10) مشتغلين وتكون قيمة المكائن والمعدات فيها اقل من (100) ألف دينار [2] .

2- **أهمية الصناعات الصغيرة الحجم** :

تأتي أهمية الصناعات الصغيرة الحجم باعتبارها المجال الأفضل لاستيعاب بعض منتجات المشروعات الكبيرة والتي تقوم بإنتاج سلع وسيطة تدخل في انتاجات المشروعات الصغيرة لذلك فانه ليس من الغريب إن يتم التنسيق بين الصناعتين كما انه لابد من تحديد سبل التعاون وإبراز العلاقة بين النشاطين بما يحقق الأهداف المتوخاه من وجودها[3] .

حيث إن الثورة الصناعية في البلدان المتطورة اعتمدت أساساً على الرواد الأوائل في مجال الصناعات الصغيرة الحجم حيث من خلال نجاحاتهم إذ قدموا للصناعة العديد من الفوائد مما أدى إلى ظهور الصناعات الكبيرة والمتوسطة وجهزتها بالأيدي العاملة

---

(1) عدنان فضل أبو الهجاء ، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 1991 .(غير منشورة)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج المسح الصناعي الشامل ، لعام 2000-2001 ، ص3 .

(3) قحطان نشأت عبد الرحمن ، الصناعات الصغيرة واقعها في القطر العراقي أهميتها- معضلاتها- سبل تطويرها ، (بلا تاريخ) ، ص 8 .

والخبرات والكفاءات ومن خلال تشخيص واقع الصناعة وأخذت الدول تعطي أهمية لهذه الصناعات ليس في الدول المتقدمة بل حتى في الدول النامية كذلك نظراً لأهمية ودور هذه الصناعات في التنمية الإقتصادية[1] .

ولا تتوقف أهمية الصناعات الصغيرة الحجم عند هذا الحد بل تستمد أهميتها من مجموعة مزايا أخرى من بينها : -

1- قابليتها على التكيف في المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها البنى الأساسية الهيكلية.
2- إنها تتيح الفرص أمام الراغبين في العمل الذاتي من المثقفين والفنيين لتلبية طموحاتهم في الإستثمار الفردي والتملك .
3- وبحكم قابلية الصناعات الصغيرة الحجم على التأقلم في الريف والقرى فأنها تمهد السبيل للحد من ظواهر البطالة في المناطق المتخلفة من خلال امتصاصها لجزء من الايدي العاملة القادرة على العمل وبإتاحتها الفرص الجديدة للعمل لذلك تسهم في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة [2] .
4- للصناعات الصغيرة الحجم أهميتها من حيث الإستفادة من الموارد البشرية والمادية حيث يكون فيها أصحاب المنشآت أكثر دقة من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الأرباح .
5- إن المنشآت الصغيرة الحجم تعتمد على مكائن والآلات صغيرة وبسيطة بحيث لا تكلف الاقتصاد الوطني وفي الغالب تستخدم مكائن مصنوعة محلياً .
6- تمتاز الصناعات الصغيرة الحجم بالدقة والمهارة من حيث منتجاتها وكما أنها تمثل حضارة البلد الموجودة فيه[3] .
7- يمكنها توفير إعداد متزايدة من العاملين فيها وكما وإنها تعتبر مورداً لا ينضب من الابتكارات والاقتراحات الجديدة التي تلعب دورها في تطور الصناعة والاقتصاد القومي .

---

(1) باسم عبد الكريم ، الصناعات الصغيرة واثر المجمعات الصناعية في تطويرها ، اتحاد الصناعات العراقي ، 1974 ، ص 15 .

(2) قحطان نشأت عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص8 .

(3) فالح حسن علوان ، ندوة الصناعات الصغيرة ، بغداد ، 2001 ، ص6 .

8- أنها تتيح المجال لاستخدام رؤوس أموال جديدة لم تكن متوقعة للاستخدام في الصناعة .

3- **نبذة تأريخية عن الصناعة و الصناعات الصغيرة الحجم في محافظة ديالى** :

ترجع جذور الصناعات الآلية في العراق عموماً ومحافظة ديالى خصوصاً إلى أواخر الحكم العثماني . إذ انشأ الوالي نامق باشا في عام 1864 أول معمل لصناعة النسيج الصوفي على طراز أوربي في بغداد . واستخدم المصنع الأصواف المحلية لصنع الألبسة العسكرية لسد حاجة الجيش التركي المرابط آنذاك في العراق . وعرف المعمل باسم العباخانة . ووسع الوالي مدحت باشا المعمل في عهده كما قام بإنشاء مصفاة للنفط في بعقوبة في عام 1871. إلا أن النجاح لم يحالف المشروع كما ذكر هملي- لونكريك [1] .

وانشأ الوالي مدحت باشا هذه المصفاة عقب المحاولة التي قام بها المهندسون الألمان للتنقيب عن النفط في منطقة نفط خانة جنوبي خانقين في عام 1868.

وجرت المحاولات لإنشاء بعض الصناعات المحلية ، الا أنها باءت بالفشل لعدم توفر مقومات الصناعة الآلية في المحافظة مثل الأيدي العاملة الفنية والمواد الأولية ورأس المال . وعليه لم تتعدى الصناعات القائمة حدود الصناعات اليدوية .

وقد انتهت السيطرة العثمانية على العراق باحتلال القوات البريطانية . وهكذا بدأت السيطرة البريطانية من 1917-1920.

أعلن وضع العراق تحت الإنتداب البريطاني بكفالة عصبة الأمم واستمرت فترة الإنتداب هذه قرابة اثني عشر عاماً .

وفي عام 1929 شرعت الحكومة قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم (14) لسنة 1929 وكان لهذا القانون في الواقع دور ايجابي في تطوير الصناعة الوطنية فقد منح هذا القانون الإعفاءات والمساعدات التالية للمؤسسات الصناعية الآتية :-

1- الإعفاء من الرسوم الكمركية للمواد التي يستوردها المشروع لأغراضه الصناعية والتي يمكن الحصول عليها من الإنتاج المحلي كالمكائن وأجزاءها والأدوات والمواد الإحتياطية والمواد الأولية الأزمة للعمليات الصناعية لمدة خمسة عشر سنة .

---

(1) S.H. Longrigg , Lraq 1900 – 1950 ,Oxford 1953 , p.240.

2- منح المشروع الأراضي الأميرية إن وجدت بمساحة قدرها (2500م^2) بون إيجار لمدة 10 سنوات وللمؤسسة حق استملاك هذه الأراضي ببدل المثل حسب تعليمات المالية .

3- إعفاء الأرباح المتحققة من النشاط الصناعي من ضريبة الدخل والضرائب الإضافية لمدة عشر سنوات[1] .

ومن خلال التصفح في تاريخ الصناعة في محافظة ديالى من جهة والصناعات الصغيرة الحجم من جهة أخرى يلاحظ أن الصناعة بصورة عامة والصناعات الصغيرة الحجم بصورة خاصة امتازت بالتذبذب بسبب الظروف السياسية والإقتصادية التي مرت بها المحافظة خلال فترات نشوء الصناعة والصناعات الصغيرة الحجم فيها حيث أن الصناعات الصغيرة الحجم بدأت تنمو في فترة الخمسينات والستينات ولكن هذا النمو لم يستمر خلال فترة الثمانينات إذ تراجع بسبب الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم بدا ت الصناعات الصغيرة الحجم تنمو من جديد في التسعينات من القرن العشرين إلا انه تعرض مرة ثانية إلى تراجع بسبب أحداث 2003 .

(1) احمد حبيب رسول ، عبد خليل فضيل ، جغرافية العراق الصناعية ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1984 ، ص 12-13 .

Abstract

This research deals with studying the contrast of place for small industries in Diyala governorate since 1995 – 2005 . The contrast of the place is one of the main positions which study the scatter , condense , variety and industries specialization for small industries in governorate .

These industries marked by smallness and by reduce in investment in materials and machines and by reduce in number of workers , for this reasons the small industries would be different so this kind of industries help to find the chance to much work , and it is suitable with economic circumstances in Iraq . Add to that its production for different cooperative goods which connected with man needs .

The small industries would be more important in special circumstances for that we should study this importaness for small industrial sizes in Diyala governorate in 2005 . Then study the reason to take root in the governorate and find out the place and retail problems .

This study deals with the districts of governorate and analysis the problems which exposed and discover the reason behind existence the industries in districts of governorate through element of scatter , condense , variety and the element of industrial specialization .

This research is divided into five chapters :

The first one contains on introducation (as a theoretical setting) deals with the problem and the supposition of the research and its aims .

The second one deas with (Theoretical concepts) the concept of industry and its important , the industrial